

كلية مدينة العلم الجامعة

قسم القانون

mahmood.raad@mauc.edu.iq

دور الأقليات الدينية العراقية (1921-1958)

محمود رعد جواد العبيدي

Mahmoud Raad Jawad Al-Obaidi

المقدمة

إن وجود الاختلافات الاجتماعية في دولة ما لا يعني مؤشراً سلبياً وعقبة تواجه الديمقراطية ونموها بشكل إيجابي، بل على العكس، وأن العارق يعد واحداً من البلدان المهمة التي تحتضن الكثير من الأقليات الدينية منذ آلاف السنين. مثلت الأقليات الدينية غير المسلمة (اليهودية - الصابئة - اليزيدية - الميثائية) في المجلس النيابي بدوراته المتعاقبة بشخصياته، والمتفاوتة في اتجاهاتها السياسية، وموقفها من الحكومة، فمنها من كان معتداً في المعارضة، أو كان يمثل الخط السياسي المستقل، ومنها من كان مؤيداً للحكومة. وأن أكثر نواب الأقليات كانوا مؤيدين للحكومة بحكم أنهم جماعات لها وضع اجتماعي أقل من الجماعات الأخرى. وما يلزم ذلك قلة النفوذ، وأجلى مصاديق ذلك، هو التمثيل النيابي في مجلس النواب العارقي، وهنا تبرز أهمية وضرورة الإحاطة بمقدار التمثيل للأقليات في العراق للفترة المحددة للدراسة.

وبناءً على ذلك تركّز البحث على الدور السياسي للأقليات الدينية العراقية منذ عام 1921 وحتى عام 1958، ولتحقيق ذلك تم تقسيم البحث إلى مبحثين: تطرق المبحث الأول: التوزيع الجغرافي للأقليات الدينية في العراق، والذي تضمن كل من (اليهود - الصابئة - اليزيدية - الميثائية، بينما ركّز المبحث الثاني على: الدور السياسي للأقليات الدينية في العراق 1921-1958، ومن ثم أختتم البحث بخاتمة احتوت على أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال كتابة بحثنا هذا، ملحقة بقائمة بأهم المصادر والمراجع التي أفادت في كتابة هذه الدراسة.

المبحث الأول: التوزيع الجغرافي للأقليات الدينية في العراق

أولاً: اليهود:

يعود وجود اليهود في العراق إلى حدثين بارزين، الأول: في القرن الثامن قبل الميلاد 721-702 ق. م، عندما قام الملك الآشوري شلمنصر الثالث بحملة على ملك هوشع ملك إسرائيل وحاصر السامرة، ونقل عدداً من الأسرى وأسكنهم شمال العراق، وهو ما يعرف بالسبي البابلي الأول. وبعد وفاة شلمنصر الثالث استولى سنحاريب على مملكة يهودا عام

702 ق. م، وأسر عدداً من سكانها. وقد تم توطین هؤلاء في الأماكن الجبلية شمال العراق - كوردستان الحالية - عند حدود آشور المحايضة إلى بلاد فارس والأناضول(1).

أما الحدث الثاني فمتعلق بدخول نبوخذنصر الثاني عام 597 ق. م القدس، ونقل منها ما يقارب ثلاثة آلاف من القوم إلى بابل، وكان على أرسهم حزقيال نبي اليهود الذي لا يزال قبره قائماً في قصبة الكفل - محافظة بابل حالياً -، وهو ما يعرف بالسبي البابلي الثاني، وأرسلت دفعة أخرى من الأسرى إلى بابل بحدود الخمسين ألف، ثم تبعها دفعة ثالثة في عام 582 ق. م، وهذه الواقعة أساس الوجود اليهودي في بابل وجنوب العراق(2).

عومل اليهود معاملة حسنة في أيام الحكم الإسلامي بوصفهم من أهل الكتاب، ودليل على ذلك ارتقاء بعضهم مناصب مرموقة في الدولة العباسية، وقدّر الرحالة اليهودي بنيامين التطيلي عدد اليهود في بغداد وحدها عام 656هـ/1258م بحدود 40000 ألف يهودي(3).

وفي التاريخ الحديث، انتقل اليهود المهاجرة من فارس إلى العراق عندما كان تحت السيطرة العثمانية، وأخذ عددهم يزداد في العراق بسبب هجرتهم من بلاد فارس نتيجة لسياسة الشاه عباس الأول المعادية لهم، واشتغلوا بالتجارة واغتنموا منها قبل عام 1921م(4).

وبعد تأسيس الدولة العراقية، انتقل اليهود من بلدان مختلفة إلى العراق لأغراض التجارة، أو لأغراض سياسية تهدف لإقامة دولة يهودية في العراق، واستقروا فيه لانعدام القوانين المنظمة للهجرة والإقامة، وكذلك عدم محاسبة الأجهزة الأمنية لهذا الخرق، إذ لم يصدر قانون الجنسية العراقي حتى عام 1924م(5).

اتخذ اليهود يوم السبت عطلة لهم لإقامة شعائهم الدينية، وعدّه البعض مناسبة لتبادل الزيارات والتمتع بالهواء الطلق، ويتكلمون فيما بينهم باللغة العبرية فضلاً عن اللغة العربية، وعادة ما يدونون سجلاتهم في اللغة العبرية، وكان لهم مؤسسات دينية، تعليمية، خيرية، ومقابر خاصة بهم(6).

ولل يهود في العراق طائفتان هما:

1. الوبائيون أو الفريسيون: وهم أقدم الفرق اليهودية في العراق، فكانت أكثر عدداً، تعترف بجميع أسفار العهد القديم والأحاديث الشفوية المنسوبة إلى النبي موسى وأسفار التلمود. وقد لقبوا بالربانيين، لأنهم يؤمنون بما جاء في أسفار العهد القديم، وينتمي معظم يهود العراق إلى هذه الطائفة(7).

2. القراؤون أو العنانون: وهم المتمسكون بأسفار العهد القديم فقط، وهم إحدى الفرق اليهودية التي أنشأها عنان بن داود في بغداد في أواخر القرن الثامن الميلادي، وهم يعترفون بما جاء بالتلمود وتعاليم الربانيين والحاخامات. وقد انقسمت هذه الطائفة إلى فرق عدة(8).

حددت الجهات الرسمية وغير الرسمية عدد اليهود في العراق، فكان (أي. تي. ولسن) قد قدر عددهم عام 1919 ب 86.488 ألف نسمة من مجموع سكان العراق البالغ عددهم 2.282.694 أي أن نسبتهم كانت 2.5 من مجموع سكان العراق. ويشير ولسن إلى أن عدد اليهود في ولاية بغداد بلغ 62.565 من بين مجموع سكان الولاية البالغ 1.360.304، وعددهم في ولاية البصرة بلغ 10.088 من بين مجموع الولاية البالغ 785.000، فيما كان عددهم في ولاية الموصل 13.835 من مجموع سكان الولاية البالغ 548.378(9).

وفي حقبة العشرينيات، فقد قدر عددهم ب 87.488(10)؛ أما حقبة الثلاثينيات قدر عددهم ب 180.000 ألف يهودي(11).

وفي حقبة الأربعينيات قدرت الوكالة اليهودية في القدس عدد اليهود في العراق ب 130.000 ألف نسمة، منهم 100.000 تركزوا في بغداد وانتشر الباقون في البصرة والموصل والمناطق الأخرى(12).

وتشير الدائرة الرئيسية للإحصاء لوزارة الاقتصاد العراقية أن عدد يهود العراق لعام 1950 بلغ 118.000

ألف نسمة، منهم 59.964 ذكور، و58.036 أنثى، وكان عددهم في بغداد 77.265 ألف نسمة، وفي البصرة 10.537 ألف نسمة، وفي الموصل 10.345 ألف نسمة والباقيون منتشرون في مناطق أخرى من العراق (13).

لقد كشفت انتخابات المجلس التأسيسي العراقي كثافتهم السكانية، فقد رشح سبعة أشخاص من منطقة قنبر علي ستة منهم يهود، ورشح عن منطقة البوشل ثلاثة مرشحين: اثنان منهم يهود، أما مناطق طاطران والكولات وفتح الله، فكان فيها ثمانية عشر مرشحاً منهم خمسة عشر مرشحاً يهودياً (14)، وعن منطقة إمام طه مرشح واحد اسمه داود سمره، وعن منطقة سراج الدين والقشلة والدهانة والسنگ كان منحيم صالح دانيال المرشح اليهودي الوحيد في هذه المناطق، ومناطق سوق حنون، سوق عبيد، كان فيها ستة مرشحين، خمسة منهم من اليهود (15).

يبدولنا مما تقدم، أن عدد المرشحين بشكل عام في بغداد كان 71 مرشحاً، منهم ثلاثون مرشحاً يهودياً، وهذا يعني أن نسبتهم بلغت 43%، علماً أن اليهود يتنافسون على أربعة مقاعد مخصصة لهم بموجب قانون انتخاب النواب لعام 1924م، يمثل اثنان منهم منطقة بغداد، ويمثل كل البصرة والموصل نائب واحد لكل منهما، وكل نائب يمثل عشرين ألف نسمة من الذكور. وفي عام 1947 بلغ عدد نواب اليهود ستة أعضاء بسبب ازدياد عددهم في التعداد السكاني لعام 1947. هذا وأن كثرة عدد المرشحين يدل على نضجهم السياسي وطموحاتهم الكبيرة.

ثانياً: الصابئة المندائيون:

أقدم الجماعات التي عاشت في بلاد الرافدين، وديانتهم من أقدم الديانات في العالم، وهم أحد الأدلة الحية على حضارة بلاد الرافدين، وبعد أن عاشوا على أرض العراق عشرات القرون، لم يتبق منهم سوى بضعة آلاف.

كلمة الصابئة مشتقة من الفعل الأرامي (صبا)، والذي يعني اللغة الآرامية المندائية اصطليحاً أو تعمد، وهي شعيرة مهمة وأساسية في ديانتهم، تقوم على الارتماس في الماء الجاري، والاصطباغ أي التعميد فيه. أما كلمة (المندائيين) فهي صفة لهم، وتعني المعرفة أو العلم. وبذلك يكون معنى الصابئة المندائيين هو: المصطبغون المتعمدون العارفون بوجود الله وتوحيده (16).

يتكلم الصابئة المندائيون اللغة المندائية، وهي لهجة من لهجات اللغة الآرامية الشرقية، التي تضم فضلاً عن المندائية: البابلية، والسريانية؛ هذا وقد سكن الصابئة المندائيون قرب الأنهار في جنوب العراق، ومناطق الأهواز في بلاد فارس، إذ كانت هذه المناطق امتداداً جغرافياً واحداً، ومن أشهر المدن التي سكنوها: البصرة - ميسان - العمارة - الكحلاء - المجركبير - المشرح - الناصرية - سوق الشيوخ - فضلاً عن مدينتي مندلي - وواسط. وفي أهوازي ارن سكنوا: عبادان - المحمرة - شوشتر - ديزفول. ومن هذه المدن انتقل قسم منهم إلى العاصمة بغداد، إذ بدأت الهجرة إليها في أوائل القرن العشرين، لتصبح أكثر المدن التي تتركز فيها الصابئة المندائيون (17).

والصابئة المندائية شأنها شأن الطوائف والأقليات الأخرى في العراق، معنى ذلك لا توجد إحصائيات دقيقة عن عددهم في العراق، إلا أن بعض التقديرات ترى أن عددهم يتدنّى بسبب طقوسهم الدينية التي تتطلب الاغتسال بالماء الجاري حتى شهور الشتاء البارد، والتشدد في المحافظة على نقاوة الدم، وتحريم الزواج والاختلاط مع الآخرين (18).

أدناه بعض التقديرات السكانية للصابئة المندائيين

العدد	سكان العراق	النسبة المئوية	السنة
4000	0	0	1877
3000	1.830.280	0.16	1890
1800	0	0	1902
2000	2.328.000	0.85	1918
8500	2.849.282	0.29	1919

ثالثاً: اليزيدية؛

من أقدم الجماعات العرقية والدينية في العراق، وعلى الرغم من أن جذورهم وديانتهم تعود إلى آلاف السنين في بلاد ما بين النهرين (ميزوبوتاميا)، إلا أنهم يمرون بتحديات قد تعيد تشكيل هويتهم على نحو غير مسبوق.

أما عن تسميتهم: (ئيزي): أيزي: يعني الله، و(ئه زداي): يعني الخالق باللغة الكوردية، و(أيزوان - أيزدان): يعني الله أو الرب باللغة الفارسية. واليزيدي: يعني عبد الخالق؛ يطلقون على أنفسهم يزدي، بما معناه من (خلقني)، وليس يزدي نسبة إلى (يزيد بن معاوية)، وهي تسمية مضللة ألصقت بهم لتشويه هويتهم وحقيقة معتقداتهم، وهذا الفرق في التسمية يشرح سوء الفهم المترسب في وعي الناس عن هذه الطائفة المغلقة (19).

أما عن توزيعهم الجغرافي، فإن اليزيديين ينتشرون في بعض دول العالم، مثل: سوريا، وتركيا، وأرمينية، وجورجيا، ويتمركزون في الشمال، والشمال الغربي من العراق، وبالتحديد في المنطقة المحيطة بجبل سنجار غربي الموصل، وفي قضاء الشيخان شمال شرقها، وبعض قرى ونواحي قضاء تلكيف، وناحية بعشيق، وأقضية ازخوسمیل في محافظة دهوك (20).

ويمتاز المجتمع اليزيدي بطابعه العشائري، ومن أبرز عشائره: (دناي - هويري - قائيدي - دولي - خيسكي - ختاري - حراقي - هسكاني - قيراني - سموقي - موسكا - هكاري - جوانا - محمودا)، وغيرها (21).

وهناك بعض التقديرات السكانية كما موضح أدناه (22):

العدد	سكان العراق	النسبة المئوية	السنة
20.000	0	0	1840م
14.900	1.830.280	0.81	1890م
14.400	0	0	اوائل القرن العشرين
21.000	2.328.000	0.90	1918م
20.000	2.849.282	0.70	1919م
30.000	0	0	1921م
18.000	0	0	1921م
26.257	0	0	1925م
26.200	0	0	1925م

رابعاً: البهائية؛

من الأقليات الدينية في العراق، ينحدرون من خلفيات وأعراق متنوعة، تربطهم علاقات وثيقة بعوائلهم المسيحية أو المسلمة، وهم بذلك يتداخلون مع جميع الأديان والجماعات والأقليات.

البهائية: دين موحد ذو نزعة عالمية، أسست تعاليمها الأولى في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي في إيران (23)، على يد (بهاء الله) الميراز حسين علي عباس آغا بزرگ النوري 1816-1892، وأهم مسلمات هذا الدين أن بهاء الله «قد اصطفاه الله لإصلاح ذات البين ما بين الأديان كافة» (24).

وإن البهائية تؤمن بالتطور المستمر بالدين، وهذا التطور نابع من الله الذي يتخذ من بشر مختارين أداة، لتبليغ تلك التطورات إلى الناس. وهذه الغاية هي السبب في ظهور الأديان السماوية. بمعنى أن الديانة البهائية تؤمن بقداصة

الديانات التي ظهرت قبلها، ونختصرها في تسع مظاهر أساسية إلهية (الهندوسية - البوذية - الكونفوشيوسية - إبراهيم الخليل ودينه التوحيدي الحنيف - اليهودية - المسيحية - الإسلام - البابية الشيرازية - ثم البهائية)، وهي آخر التطورات التي سيشهدها الدين الإلهي القائم على العدل والمساواة والسلام، وأن إطاعة الحكومات، وعدم التدخل في السياسة، والابتعاد عن العنف الثوري واحدة من أبرز مبادئها(25).

وبسبب غياب الاعتراف الرسمي بهم ومؤسستهم والصعوبات المقترنة بإحصاء أعداد أتباع أي دين في العالم، لا يوجد إحصاء دقيق لعدد البهائيين في العراق بحسب مناطق انتشارهم، إلا أن عددهم يقدر بعدة آلاف تنتشر في المناطق المختلفة للبلاد؛ يصل عدد البهائيين في العالم إلى 7 ملايين، وعليه فهم يعتنقون أكثر الأديان انتشاراً بحسب المناطق، إلا أن أهم وجود لهم في الهند وإيران والولايات المتحدة؛ وكذلك وجودهم في معظم الدول العربية ومن ضمنها مصر، إذ كان لها كثير من المراكز والهيئات الإدارية فيها إلى الستينات من القرن العشرين بعد صدور قرار جمهوري قضى بإغلاق هذه المراكز؛ وتذكر المصادر البهائية أنهم يشكلون نسبة خمسة آلاف من سكان بغداد حين كان نفوسها 60.000 أواخر القرن التاسع عشر، لكنه تضاعف تدريجياً في العراق بشكل كبير خلال القرن المنصرم، وذلك بسبب ما تعرضوا له من تضيق الحكومات المتعاقبة(26).

المبحث الثاني: الدور الساسي للأقليات الدينية في العراق 1921-1958

نتناول في هذا المبحث طبيعة العلاقة بين الأقليات السياسية في العراق ابان العهد الملكي، من خلال تناول الأقلية التي اخترناها لموضوعنا وبيان الكيفية التي جرى وفقها التعامل بين الأقلية والنظام السياسي:

بعد هزيمة الدولة العثمانية التي كانت تسيطر على المنطقة العربية ابان الحرب العالمية الأولى، توجهت كل من بريطانيا وفرنسا نحو الوطن العربي فعملت على تقسيمه كغنائم حرب بين الدول المنتصرة ضمن اتفاقية (سايكس بيكو 1916)، فوقع العراق تحت السيطرة البريطانية، وتأتي أهمية العراق بالمنظور البريطاني من عاملين(27):

1. الموقع الاستراتيجي للعراق والذي يخدم المصالح البريطانية بضمن خطوط الملاحة الجوية التي كانت تربط أجزاء الامبراطورية ببعضها البعض .

2. ضمان السيطرة على حقول النفط في البلاد .

ونتيجة لهذين العاملين اندمجت المصالح الاستراتيجية والاقتصادية بعضها، وأصبح نفط ولاية الموصل رغماً عنهم استثماره واستخارجه في ذلك الوقت بات يشكل أهمية بارزة في السياسة البريطانية. ومن أجل تحقيق أهدافها عملت على فرض سيطرتها على العراق وأسست فيه نظاماً ملكياً ونصبت (فيصل) ملكاً على العراق. وسعت بريطانيا في تحقيق أهدافها إلى اتباع سياستها المعروفة (فرق تسد) كوسيلة لبعثرة وحدة العراق عن طريق إثارة الوعي القومي وزرع الخلافات بين مكونات الشعب العراقي بخلق حالة من الاستقرار السياسي والاجتماعي بالشكل الذي يحقق لبريطانيا مصالحها في العراق(28).

لذلك تناول البحث موقف الأقليات الدينية من الأوضاع السياسية كما مبين على النحو الآتي:

أولاً: اليهود؛

لقد استقبل يهود العراق حال الطوائف الأخرى الأمير فيصل بن حسين ليكون ملكاً على العراق، فأقاموا له حفلاً خاصاً في 18/ تموز/ 1921، وأهدوا له التوراة مكتوبة على درج من الرق مصوغاً في غلاف من ذهب، وقد خاطب فيصل اليهود بالقول: «ولا شيء في عرف الوطنية اسمه مسلم ومسيحي ويهودي. أنني أطلب من أبناء وطني العراقيين أن لا يكونوا إلا عراقيين»(29).

ضمن القانون الأساسي العراقي مساهمة يهود العراق في الحكم الوطني كما هو الحال لبقية الطوائف، فكان لهم مكاناً في مجلس الأعيان وكذلك أربعة أعيان موزعين على كل من البصرة والموصل وبغداد ثم ازداد عددهم سنة 1946 وذلك طبقاً لقانون انتخاب النواب رقم(1) فأصبح عددهم(6) بموجب القانون رقم (74 لسنة 1952)، شارك يهود العراق في نشاطات الدولة كافة كما شغلوا مواقع هامة في دوائرها، وعملوا في الشركات والمؤسسات العامة كمواطنين

عراقيين أسوة بالبقية، وفي عام 1932 خضع اليهود كسائر أبناء الوطن إلى الخدمة العسكرية وتبوأ الكثيرون منهم مناصب مهمة أسوة بالبقية، مثل مناحيم دانيال وعزرا مناحيم اللذان كانا أعضاء في مجلس الأعيان، كما تولى داود سمرة عضو محكمة التمييز في بغداد ومنصب نائب رئيس المحكمة، كما كان وزير المالية اليهودي ساسون حزقيال والذي كان له دور كبير في شؤون الدولة العراقية (30)..

كما أجاز المندوب السامي البريطاني سنة 1920 تأسيس جمعية صهيونية انتهى لها عدد من الشباب والتي استمرت إلى أن حلها الحكومة العراقية سنة 1934 وسفرت معتمدها إلى فلسطين. ووقف رؤساء الطائفة ووجهائها موقفاً منوئاً لهذه الجمعية ولم يناصروها، بل أعلنوا في مختلف المناسبات معارضتهم الصهيونية وتمسكهم بولائهم لوطنهم العراقي؛ واتخذوا الموقف نفسه عند قدوم وفد من هيئة الأمم المتحدة إلى بغداد سنة 1946 لبيان الموقف، فصرح أمام الهيئة أنهم عراقيون قلباً وقالباً (31).

ولم يكن لليهود اسهامات فاعلة في الحياة الحزبية، إلا أن من خلال الحزب الشيوعي العراقي والذي كان لهم فيه دورا بارزا أكثر من أي حزب آخر، فقد كان دورهم قيادياً، فعلى سبيل المثال: كان الصحفي نعيم قطان المسؤول عن المقال الافتتاحي لجريدة الحزب الوطني الديمقراطي (صوت الأهالي)، أما المسؤول عن السياسة الخارجية في الجريدة نفسها فكان يشرف عليها يهودي آخر هو مراد المعماري (32).

كان لأحداث فلسطين عام 1948 تأثير بارز على الساحة السياسية العراقية، حيث أعلن نوري السعيد في ذلك الوقت حالة الطوارئ والأحكام العرفية لحمايته من التهديد الصهيوني، وقد أدت هذه الأحداث إلى خلق نوع من أنواع التوتر بين العراقيين والأقلية اليهودية في العراق، وعلى أثر ذلك بدأت أعدادهم بالتناقص نتيجة هجرتهم غير الشرعية، والتي على أثرها قامت الحكومة العراقية آنذاك بإسقاط الجنسية العراقية عن اليهود الذين يرغبون في هجرة العراق، وأخذ الشعور يتنامى بأن وجودهم في العراق غير محبوب فيه لهذا هاجرت نسبة كبيرة منهم إلى إسرائيل (33).

أحداث الفريهود:

بعد فشل ثورة مايس / 1941 و انسحاب قادتهم وهروبهم خارج العراق، دخل الجيش البريطاني بغداد يوم 26/ مايس وأوعز إلى المتعاطفين مع الوصي عبد الإله لاستقباله يوم 1/ حزيران / 1941، الذي صادف فيه يوم عيد نزول التوراة عند اليهود، وكان يهود العراق يحتفلون بهذه المناسبة والتي تسمى عندهم (عيد الشفيعات)، الأمر الذي جعل بقية العراقيين يتصورون بأن اليهود يحتفلون بانسحاب القوات العراقية أمام القوات البريطانية وانها حكومة رشيد عالي الكيلاني (34).

وعلى أثر ذلك حدثت مشادة كلامية بين مسلم ويهودي لم تلبث أن تطورت إلى قتال قرب مطار المثنى، أسفرت المعركة عن جرح 17 يهودياً و وفاة اثنين من المجرولين وأسف الجميع لهذا الحادث. وفي صباح اليوم التالي المصادف 2/ حزيران خرج الناس إلى الشوارع وهم لا يعلمون عن حوادث الليلة الماضية إلا شيء بسيط، وفي الوقت نفسه كانت القطعات العسكرية مستمرة في انسحابها من معسكر الوشاش إلى معسكر الرشيد فصدرت عن بعض الشبان اليهود أعمال استفزازية موجهة ضد قطعات الجيش، فتحمس فريق من الشبان المسلمين و وقعت مناوشات بين اليهود والمسلمين، ثم تطورت الأمور إلى مصادمات دامية، ثم تحولت الاشتباكات إلى هجوم على بعض البيوت والأسواق اليهودية ونهبها فعمت الفوضى، ودمر عدد كبير من دكاكين اليهود وحواليتهم وقتل عدة مئات من اليهود، مما اضطر الجيش إلى النزول إلى الشوارع للسيطرة على الموقف بناءً على أمر من الوصي، فاحتلت المصفحات الشوارع، و إقامة المتاريس على مفترقات الطرق وفتحت النار على الأهالي (35).

ثانياً: الصابئة المندائيون:

تعرض الصابئة المندائيون عبر تاريخهم الطويل إلى تهجير وتمييز وتصفيات جسدية وإكراه على تغيير الدين، وغيرها من أشكال الاضطهاد، وبسبب حملات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي تعرضوا لها خلال حقبة الحكم العثماني، وما تلاها، اضطر المندائيون إلى ترك مدنهم، والهروب من الاضطهاد، والعيش في قرى أهوار العراق الجنوبية البعيدة كوسيلة للحفاظ على أرواحهم ودينهم وطقوسهم (36).

وبعد تشكيل الدولة العراقية الحديثة عام 1921، والانفتاح النسبي الذي تعاملت به مع الطوائف والأقليات، وما توفره المدن من فرص اقتصادية ونمط حياة أفضل، ولامتحان المندائيين للحرف اليدوية كالحداثة والنجارة وبراعتهم فيها، خرجوا من عزلتهم وهاجروا إلى المدن الكبيرة، كالبصرة، وبغداد، والناصرية، والعمارة(37).

لم تكن تلك مجرد انتقال جغرافية، بل كانت سبباً أساسياً لإثبات الذات في مجتمعهم الجديد، إذ كانوا سابقين في إدخال أطفالهم إلى المدارس، وحثهم على التعلم والحصول على شهادات عليا، فبرز منهم كثير من العلماء والأدباء.

إن دخول أبناء المندائيين في المدارس والكليات، جرّ كثير منهم إلى الدخول في المعتزك السياسي الذي كان لتياراته حضور متميز أواسط القرن الماضي، ولكون الالتزام الأيديولوجي (الاتجاهات اليسارية والليبرالية والقومية آنذاك). كان أقوى من الالتزام الديني، لم تظهر أي بوادر لبلورة هوية مستقلة لهم، وكانت مطالبهم على قدر من البساطة كالاعتراف بأعيادهم، وعدّها أيام عطل أسوة ببقية الطوائف الدينية (38).

لم تتخذ الصابنة المندائيون موقفاً من الاحتلال البريطاني، وذلك يعود إلى مجموعة من الأسباب كان منها ما يلي:

1. الكثافة السكانية القليلة للصابنة المندائيين.
2. انتشارهم في أماكن متفرقة من العراق ومن الصعوبة جمعهم في منطقة واحدة لكي يكون لها تأثير بارز وواضح كما كان لليهود والمسيحيين وحتى اليزيديين.
3. إن أكثر التقديرات السكانية لإحصاء نسبة عدد أبناء الصابنة المندائية قد بلغت (8500) ألف نسمة لعام 1919، وهي نسبة قليلة جداً مقارنة بالأقليات الأخرى، وذلك بسبب طقوسهم الدينية التي تتطلب الاغتسال بالماء الجاري حتى في شهر الشتاء البارد، وتشدد في المحافظة على نقاوة الدم، وتحريم الزواج والاختلاط بالآخرين (39).

ثالثاً: اليزيدية؛

لم يكن حظ اليزيديين أوفر من غيرهم، فهم أيضاً ما لا قوة من معاناة ومآسي سواء من قبل الحكومات أو حتى من زعمائهم أنفسهم الطامعين بالسلطة والنفوذ.

ففي 21/ أيلول/ 1937 بعث متصرف لواء الموصل برقية إلى وزارة الخارجية يخبرهم بأن الفحص الابتدائي لمكلفي الخدمة العسكرية الإجبارية يسير باطمئنان وهدوء إلا عند داود الداود رئيس عشيرة المهركان اليزيدية، والذي كان يبث روح التمرد على القانون لدى عشيرته كما أوصى بطرد لجنة التجنيد عند مجيئه، وهو نفسه الذي أعلن العصيان على السلطة ومقاومتها عام 1925، فحاربته السلطة ونفي في 20/ تشرين الأول/ 1933. واستمرت عملية التمرد من قبل اليزيديين بقيادة شوقولورئيس عشيرة مالاخالي، الأمر الذي دفع الحكومة العراقية إلى إرسال حملة عسكرية لإخضاع يزيدي جبل سنجار وأناطت قيادتها إلى اللواء الركن حسين فوزي، وتكبد في هذه العملية الكثير من الخسائر، وبعد ذلك استتب الأمن في جبل سنجار وأخذ اليزيديون يمتزجون بمواطنيهم من عرب شمر وأصبحوا يتكلمون العربية ويرسلون أبناءهم إلى المدارس والتي أثرت كثيراً في التخفيف من غلوهم في معتقداتهم الدينية (40).

وبعد فشل ثورة 1941 حاول الانكليز أن يثيروا المتاعب في البلاد ليشغلوا الشعب والجيش فأشغلوا يزيدي جبل سنجار الذين قتلوا قائم مقام قضاء سنجار أثناء قيامه بواجباته وأعلن بعض رؤسائهم التمرد على الحكومة، فأرسلت الحكومة بدورها قوة عسكرية لوقف التمرد، فأحاطت القوة العسكرية القرية وأذعنت الأخيرة للاستسلام دون قتال وقد أخمدت حركة التمرد (41).

مما تقدم يمكن القول، شكلت معضلة الأقليات أحد المعوقات التي عرقلت مسيرة الحكومات المتعاقبة أثناء العهد الملكي في الماضي قدماً باتجاه تحقيق الوحدة الوطنية، بسبب دور العامل الخارجي الذي أخذ يثير ورقة الأقليات بين الحين والآخر كوسيلة لخلق اللا استقرار، الأمر الذي جعل سمة عدم الاستقرار سمة بارزة يتسم بها العهد الملكي في العراق منذ عام 1921 وحتى عام 1958.

رابعا : البهائية؛

- قضية مشكلة الدور البهائية في المحاكم العراقية

كانت المحاكم العراقية بشقيها الشرعي والحكومي موئلاً لطرفي النزاع في هذه القضية، ويبدو أن كل طرف احتج بأحقية في تملك الدور أمام المحاكم العراقية بناءً على روايته الخاصة عن تاريخها ومالكها، واتفق كلاهما على أن الدور بالأصل ملكاً لموسى هادي الجواهري، وأن بهاء الله أقام فيها، وعندما غادرها ترك محمد حسين البابي للسكن فيها والمحافظة عليها، لكن محل الاختلاف بين الرواية البهائية التي تبنتها الحكومة البريطانية (42)، والرواية الشيعية التي تبنتها الحكومة العراقية (43)، وانحسر في ملكية الدور بعد وفاة موسى الجواهري، وكيف انتقلت إلى المدعين بالحق الشخصي، وكما يأتي:

أ- الرواية البهائية:

أكدت أن موسى الجواهري وهب الملك لبهاء الله، وتعرض بعدها إلى أزمة مالية، فمُنحه بهاء الله عام 1863 «مألاً يساوي أضعاف قيمة الملك» (44)، ولما أجبر بهاء الله على مغادرة العراق، ترك البيت أمانة لدى رجل من أتباعه يدعى محمد حسين البابي، وحصل تسجيل غير رسمي بناءً، وصار هذا التسجيل سنداً برهن به البهائيون على أحقيتهم في الدور (45).

وتعلق دار الاعتماد في مداخلاتها في عصبة الأمم، أن محمد حسين قدم رواية إلى المحكمة تختلف عن تلك التي قدمها إلى دار الاعتماد في 29/ أيلول/ 1921 بخط يده، ليرفع عريضة في 1/ تموز/ 1924 إلى دار الاعتماد البريطاني ادعى فيها «إن الأملاك قُيّدت باسمه منذ 32 سنة» (46).

ب- الرواية الشيعية:

استندت إلى حجج مغايرة لما ارتكزت على نظيرتها البهائية، فهي تؤكد أن موسى هادي الجواهري باع الدور إلى محمد حسين البابي، والأخير توفي في الموصل، وكانت وريثته الوحيدة أخته (ليلي) التي تركها في الملك للإشراف عليه، قبل أن تنتقل ملكية الدور منها إلى ولديها (محمد جواد وأخته بيبي) بعد وفاتها بوصفها إرثاً لهما، وهؤلاء رفعوا دعوى على شاغلي الملك من البهائيين متهمين إياهم بالاستيلاء غير القانوني، وأيدت الحكومة العراقية ذلك (47).

طرحَت المشكلة بادئ الأمر من لدن لفيف من وجهاء الكرخ على المحاكم الشرعية العراقية ممثلة بقاضي المحكمة الجعفرية في كانون الثاني/ 1921، ابتغاء تعيين مشرف على الدور، بالنظر لعدم وجود مالك رسمي لها، فأصدرت المحكمة الجعفرية حكمها في شباط/ 1921 لصالح المدعين، وأخرج البهائيين المقيمين فيها قسراً من لدن دائرة الإجراء، لكن البهائيين اعترضوا في محكمة الاستئناف على حكم القاضي الجعفري، مستغلين مادة قانونية تؤكد على أن الحكومة هي الجهة الوحيدة التي من حقها تعيين هيئة الإدارة المُلْك، وليس قاضي الشرع، فأمر وزير العدل بالنظر في القضية بالمحاكم الرسمية، فنقض حكم القاضي الجعفري في 3/ نيسان/ 1921 على أساس أن محمد حسين البابي إذا كان قد توفي من دون وريث فالقانون يحول أملاكه إلى الدولة، وأن حكم القاضي الجعفري بناءً على شكوى من لا علاقة لهم بالملك يعد باطلاً وغير قانوني، فعاد الملك إلى البهائيين القاطنين فيه (48).

بادرت رئاسة الديوان الملكي أبان احتدام الصراع القضائي بين طرفي الخصومة، وتنفيذاً لأوامر الملك إلى مخاطبة وزارة الداخلية العراقية في 26/ شباط/ 1922 للإيعاز إلى أمانة العاصمة بوضع يدها على الدور، والاحتفاظ بمفاتيحها، وبالسرية القصوى، حتى يحسم الخلاف عليها بين الطائفتين (الجعفرية والبهائية) (49)، وفي غضون ذلك رفع البهائيون في 19/ تموز/ 1922 دعوى على أمانة بغداد في محكمة الصلح البغدادية، ابتغاء تسليمهم مفاتيح الدور للتحكم بها، فحكمت المحكمة لصالحهم في 20/ كانون الأول/ 1922، وخاطبت وزارة الداخلية من جهتها رئاسة الديوان الملكي في 23/ أيار/ 1923 واقتُرحت ابقاء مفاتيح الدور في حوزتها، لكن الملك فيصل أصدر في 2/ حزيران/ 1923 توجيهات إلى وزارة الداخلية بإعادة مفاتيح الدور إلى محمد جواد وبيبي، مستغلاً مذكرة وردت في 6/ أيار/ 1923 من لدن سكرتارية وزارة الداخلية، اقترحت فيها تسليم مفاتيح الدور لهم بعد حسم قضية الدور لصالحها بشكل نهائي (50).

أخذت المشكلة منعرجاً منعطفاً آخر، عندما لبست ثوباً طائفيّاً، شُحِن بجراعات سياسية.

مشكلة الدور البهائية في عصبة الأمم:

اتخذ الهائيون من المادة (22) من ميثاق عصبة الأمم الرامية إلى حماية الشعوب المنتدب عليها من لدن العصبة ذريعة (51) لمفاتيحة لجنة الانتداب في عصبة الأمم بقضيتهم، وطالبوا بحماية حريتهم الدينية، وممتلكاتهم المقدسة، وفقاً للمادة الثالثة من المعاهدة العراقية البريطانية عام 1922 (52)، وطالب الهائيون عصبة الأمم بالتوقف عن منح الع ارق استقلاله، لعدم استقلالية المحاكم العراقية فيه، واتهموا الحكومة بأنها تخشى من علماء الشيعة، فأوقعت بالهائيين الظليمة حتى ترضيهم (53).

أرسلت دارالاعتماد في 12/ أيلول/ 1928 مذكرة للحكومة العراقية، أعربت فيها عن استيائها الشديد من عدم ايفاء الأخيرة بوعودها حول الدور الهائية، وأبلغتها أن رئيس جمعية الهائيين الروحية في بغداد محمود قصبجي قدّم عريضة إلى لجنة الانتداب الدائمة في عصبة الأمم، ونهت أنه «سيكون لهذه العريضة لدى وصولها إلى لجنة الانتداب الدائمة في عصبة الأمم من التأثير السيء على مجلس العصبة فيما يختص بالترتيبات العراقية تجاه الأجانب في الع ارق، وسوف يكون هذا الأثر محزناً في الحال الحاضر» (54).

صرحت الحكومة العراقية في عريضتها المرفوعة إلى لجنة الانتداب باتهامه الوزارة المستعمرات البريطانية، بأنها تعاطفت مع الهائيين دون الاستناد إلى دلائل حقيقية تثبت أحقيتهم في الدور، مما دفعها لمغالطة نفسها في تقريرها المرفوع إلى اللجنة أعلاه، لأنها كانت متعاملة على الحكومة والقضاء العراقي فيه، وكررت دارالاعتماد لومها للحكومة العراقية ووصفت ردها على عريضة الهائيين في لجنة الانتداب بأنها «موجزة ومقرونة بقللة الاهتمام ولم تتضمن محاولة جدية لإثبات عدم وقوع ما يناه في العدالة، وأكدت على وجود تناقض في قرارات المحاكم العراقية حول وجود وريث من عدمه، وأن هذه الوثائق أبرزت فعلاً في المحكمة، وأشككت على اهتمام الحكومة العراقية في مناقشة الدعوى دون تلبية مطالب عصبة الأمم بإيجاد حل سريع مُرضٍ للهائيين، وهو ما اتفقت الحكومتان البريطانية والعراقية، وعليها أن تسارع في حسمها قبل أن تصدر العصبة قراراتها، واقترحت إعادة الدور إلى الهائيين بوصفهم مستحوزين عليها منذ زمن طويل (55).

لعب نوري السعيد في حكومته الأولى والثانية دوراً هاماً في تمييز القضية الهائية، وتخفيف وطأتها على موقف الع ارق الدولي، إذ بلغ المعتمد السامي أن الحكومة ستشكل لجنة تبحث عبرها الحلول الممكنة لإرضاء الهائيين، ونال ذلك الأمر استحسان المعتمد السامي، فحث الحكومة العراقية في 2/ تموز/ 1930 على سرعة تشكيل هذه اللجنة (56).

شكلت اللجنة في 7/ تموز/ 1930 وطلب منها عدم الخوض في تاريخ المشكلة القانوني بقدر التفكير في حل مُرضٍ للهائيين، فعمدت اجتماعات ثلاث ابتداءً 25/ تموز، ورفعت توصياتها في الاجتماع الثالث بتاريخ 27/ آب 1930، وجاء فيها:

- التوصية باستملاك الدور وما يحيطها بحجة المنفعة العامة (57).

حذرت وزارة المستعمرات البريطانية في 30/ أيلول/ 1930 الحكومة العراقية من تحركات داخل العصبة قد تؤثر «على ترشيح العارق إلى عضوية العصبة»، مما دفع البلاط الملكي ومجلس الوزراء إلى الموافقة على توصيات اللجنة المكلفة بحل مشكلة الدور الهائية الصادرة في 27/ تشرين الأول/ 1930، واستقروا على تحويلها إلى حديقة عامة (58).

دخلت وزارة الخارجية العراقية على خط الأزمة عندما أوصت الحكومة العراقية في 13/ نيسان/ 1931 بعدم التنازل عن تلبية إرادة الواقفين للملك، وتهديم الحسينية التي أقيمت فيها، لأنه بات مطلباً ملحاً عند «العالم الإسلامي»، ولاسيما الحكومة في إيارن، وهي الموطن الأصلي للمالكين الذين يحملون جنسيتها (58).

طلبت دارالاعتماد البريطانية في 21/ مارس/ 1932 من الحكومة العراقية بيان المرحلة التي وصل لها مشروعها الرامي إلى استملاك الدور الهائية، على أن تصل الإجابة قبل 30/ نيسان/ 1932، بدورها طلبت رئاسة الحكومة العراقية في 11/ نيسان من وزارة الداخلية العراقية الاستعلام من أمانة العاصمة عن المرحلة التي وصلت لها عملية إنجاز الشارح المجاور للدور الهائية (59).

ضغطت عصبة الأمم بدفع بريطاني، على الحكومة العراقية، لإلزامها بتنفيذ عهودها، فأرسلت وزارة الخارجية

العراقية في 20/ كانون الأول/ كتاباً إلى رئاسة الحكومة طلبت فيه انتداب نوري السعيد (60)، ابتغاء حلحلة مشكلة الدور البهائية في عصبة الأمم، بالنظر لعلمه التام بتفاصيلها، ولأنه قادر بمناورته السياسية على ترويض مجلس العصبة، ولأسيما أن الحكومة البريطانية أفهمتهم أنها حصلت على وعد قاطع من الحكومة العراقية بعدم هدم الدور البهائية أو تغيير طرازها العمراني، وأنها ستقوم ببناء حديقة بالقرب منها، وأكدت الوزارة الخارجية في الكتاب أعلاه أن الحكومة العراقية لم تقدم وعداً من هذا القبيل إلى نظيرتها البريطانية (61)؛ لذا لم تجد الحكومة البريطانية ما تلزم بها نظيرتها العراقية وميّعت المشكلة حتى أسهمت أوضاع العراق السياسية، وتوقف عصبة الأمم عن العمل عام 1940، وحلها في 18/ نيسان/ 1946 في تخلص العراق من القيود الدولية، وعادت المشكلة إلى مهدها المحلي الأول (62).

الخاتمة

بعد أن تناولنا التوزيع الجغرافي للأقليات في العراق، والكيفية التي تعاملت بمقتضاها الأنظمة السياسية العراقية مع الأقليات إبان العهد الملكي، بناءً على ذلك استنتجنا جملة من النقاط والتي كانت على النحو الآتي:

1. إن التنوع الديني في العراق لم يكن وليد سنوات قليلة، بل شكلت عوامل مختلفة الصيغة التعددية في العراق. إذ لعب الموقع الجغرافي والمناخ إضافة إلى خصوبة الأرض شكلت عوامل استقطبت مختلف الأقوام على مر التاريخ، فضلاً عن هذا هناك التاريخ الطويل لحضارة العراق والتي تعود إلى آلاف السنين، الأمر الذي جعل حضارتنا ملتقى لمختلف الأجناس والأديان على مر التاريخ، وبمرور الوقت يصبح سكان الحضارات السابقة بعداد الأقليات نتيجة للتدفق السكاني الذي تبلورت عليه الحضارة. فضلاً عن تعاقب الأديان على أرض العراق كان كفيلاً ببروز ظاهرة الأقليات.

2. أما فيما يخص أسلوب تعامل الأنظمة السياسية العراقية مع الأقليات منذ تأسيس الدولة العراقية الجديدة عام 1921، فنلاحظ إبان العهد الملكي كان أسلوب تعامل النظام يتجاذبه:

- العامل الخارجي والمتمثل في بريطانيا التي كانت تدعم عدم الاستقرار في العراق بما يضمن لها البقاء في العراق من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية، إذ أن استقرار العراق لا يصب في مصلحة بريطانيا.

ولتحقيق ذلك عمدت بريطانيا إلى انتهاج طريقين:

أ- إثارة الأقليات ضد الحكومة عن طريق رفع الوعي للأقليات.

ب - حث الحكومة العراقية على قمع تلك الأقليات، إزاء ذلك تختلط الأوراق وتتخبط الأمور وتدفع باتجاه اللا استقرار.

3 - إزاء ذلك لم تنجح الأنظمة السياسية في العهد الملكي من حل مشكلة الأقليات وتحقيق الوحدة الوطنية، الأمر الذي جعل عدم الاستقرار سمة تميز الحياة السياسية منذ تأسيس الدولة العراقية الجديدة عام 1921 حتى يومنا هذا.

4 - ارتكزت البهائية على مبادئ منها إطاعة الحاكم، والابتعاد عن السياسة، وعدم استعمال العنف الثوري؛ لذا دخلت في خصومة قانونية مباشرة مع الطائفة الشيعية لإثبات حقها في ملكية الدور، لكنها لم تتخذ ذات الإجراء مع الحكومة العراقية، بل خولت الحكومة البريطانية بوصفها وسيطاً سياسياً، التزاماً بمبادئها الدينية، وما يلفت النظر أنها تخلت عن ذلك المبدأ لاحقاً عندما صارت خصماً صريحاً للسلطة الحاكمة في العراق، مع اعترافها بقداسة هرمها في عصبة الأمم.

الهوامش

1. سوسة، أحمد، العرب واليهود في التاريخ، ط2، العربي للنشر والطباعة، د. م. د. ت، ص309؛ الخيون، رشيد، الأديان والمذاهب بالعراق ماضيها وحاضرها، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2016، ج1، صص111-114.
2. سوسة، أحمد، ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق د. مط، د. م. د. ت، ص38.
3. معروف، خلدون ناجي، الأقلية اليهودية في العراق بين سنة 1921_1952 م، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ج1، ص45.
4. القيسي، أحمد مخلص عبد القادر، الدور الاقتصادي لليهود في العراق 1920_1952 م، دار الكتب والوثائق العراقية، 1998، صص9_15.
5. المصدر نفسه، صص9_18.
6. المنصوري، سامي حسين ناظم، سياسة الدولة العثمانية تجاه الأقليات والطوائف في العراق 1856_1908 م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة القادسية، كلية التربية، القادسية، 2010، ص39.
7. المنصوري، المصدر السابق، صص38_42.

8. الخيون، المصدر سابق، ص 127_134.
9. القيسي، المصدر السابق، ص 9.
10. غنيمه، يوسف رزق الله، نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق، مطبعة الفرات، بغداد، 1924، ص 187.
11. عقراوي، مكي، العرق الحديث، مطبعة العهد، بغداد، 1936، ج 1، ص 77.
12. القيسي، المصدر السابق، ص 9_10.
13. نقلاً عن: المملكة العربية العراقية، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1952، ص 170.
14. المصدر نفسه، ص 24.
15. بصري، مير، أعلام اليهود في العراق الحديث، دارالوارق للنشر، المملكة المتحدة، 2005_2006، ص 47_51.
16. العبيدي، علي عبد القادر، النشاط الصهيوني في العراق 1922_1952م، رسالة ماجستير غير منشورة، التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بغداد، كلية الآداب، بغداد، 1994، ص 30.
17. كاكه بي، هدى علي، الأقليات الدينية في العراق تاريخ وحضارة، مط. دارومكتبة عدنان، العراق - بغداد، 2019، ص 41.
18. المصدر نفسه، ص 41_43.
19. الحسني، عبد الرزاق، الصابئون في حاضرهم وماضيهم، دراسة مستفيضة تستند إلى مشاهدات شخصية وتبوعات دقيقة، ط 8، منشورات المكتب العربي لتوزيع المطبوعات، بغداد، 1983، ص 156.
20. المنصوري، المصدر السابق، ص 46.
21. كاكه بي، المصدر السابق، ص 13_14.
22. الحسني، المصدر السابق، ص 106.
23. الديوه جي، سعيد، اليزيدية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د. م. د. ت، ص 223_224.
24. للتفصيل ينظر: الأحمد، سامي سعيد، اليزيدية أحوالهم ومعتقداتهم، ساعدت جامعة بغداد على نشره، بغداد، 1971، ص 43.
25. الهاشي، طه، مفصل جغرافية العراق، مطبعة دار السلام، بغداد، 1930، ص 407.
- case of "suspended genocide"? (Genocide Research), (Journal), Moojan Momen, The Babi and Baha'i community of Iran: A New York, 2005, Vol.7, p. 221
27. نقلاً عن: د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 1090/311، عنوان الملف: قضية الدور الهائية 1922_1925، ص 36.
28. مطلق، علاء عبد الرزاق، الديانة الهائية في العالم تاريخها وتعاليمها وعلاقتها بإسرائيل، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، العدد السادس، كانون الأول، 2007، ص 9_10.
29. كاكه بي، هدى علي، المصدر السابق، ص 67_68.
30. جاسم، عمر، التنافس الدولي حول العراق خلال القرن التاسع عشر، بحث منشور على الأنترنت، ص 4، www.orienta-studies.org
31. الدرية، محمود، المصدر السابق، ص 70.
32. الخيون، المصدر السابق، ص 260.
33. الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوازارت العراقية، ص 186.
34. نفسه.
35. زبيب، نجيب، التاريخ الحقيقي لليهود منذ نشأتها حتى الآن، دارالهادي للطباعة، بيروت، 2007، ص 48_49.
36. معروف، خلدون ناجي، المصدر السابق، ص 114 وما بعدها.
37. نفسه، ص 33.
38. أسود، عبدالرازق محمد، موسوعة العراق السياسية، الدار العربية للموسوعات، 1986، ج 4، ص 221_222.
39. سلوم، سعد، الأقليات في العراق، مؤسسة مسارات، ط 3، 2014، ص 114.
40. نفسه، ص 115_114.
41. سلوم، المصدر السابق، ص 114_116.
42. الحسني، عبد الرزاق، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج 1، ص 200_220.
43. ناجي، زيد عدنان، تمثيل الأقليات الدينية غير المسلمة في مجلس النواب العراقي 1958-1925، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة القديس يوسف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، معهد الآداب الشرقية، بيروت، 2014، ص 42_58.
44. الدرة، المصدر السابق، ص 118_119.
45. المصدر نفسه، ص 121.
46. د. ك. و.، المصدر السابق، ص 63_64.
47. المصدر نفسه.
48. المصدر نفسه.
49. المصدر نفسه، ص 63_65.
50. المصدر نفسه، ص 63_64.
51. د. ك. و.، المصدر السابق، ص 63_64.
52. المصدر نفسه، ص 63_68.
53. الحسني، عبد الرزاق، المصدر السابق، ص 123.

54. د.ك.و.، المصدر السابق، ص 26_29.
55. دومة، عتيقة وحليمة، زرقاوي، عصابة الأمم والاستعمار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجبلاي بونعامة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، 2017م، ص 36_37.
56. ينظر: المعاهدة العراقية الانكليزية مع الاتفاقيات الملحقة بها، المطبعة العربية، القاهرة، 1926، ص 1.
57. د.ك.و.، المصدر السابق، ص 27_36.
58. د.ك.و.، المصدر السابق، ص 36.
59. المصدر نفسه، ص 55.
60. المصدر نفسه، ص 12.
61. د.ك.و.، المصدر السابق، ص 80_84.
62. المصدر نفسه، ص 37، 99.
63. المصدر نفسه، ص 29.
64. المصدر نفسه، ص 7_9.
65. الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، ج 3، ص 192.
66. د.ك.و.، المصدر السابق، ص 18.
67. عبد السلام، جعفر، المنظمات الدولية، ط 6، دار النهضة، القاهرة، د. ت.، ص 180_181.

المصادر

1. الأحمد، سامي سعيد، اليزيدية أحوالهم ومعتقداتهم، ساعدت جامعة بغداد على نشره، بغداد، 1971.
2. أسود، عبد الرزاق محمد، موسوعة العراق السياسية، الدار العربية للموسوعات، 1986
3. بصري، مير، أعلام اليهود في العراق الحديث، دارالوارق للنشر، المملكة المتحدة، 2006_2005
4. جاسم، عمر، التنافس الدولي حول العراق خلال القرن التاسع عشر، بحث منشور . www.orienta-studies.org، على الأنترنت
5. الحسني، عبد الرزاق، الصابون في حاضرهم وماضيهم، دراسة مستفيضة تستند إلى مشاهدات شخصية وتبعاات دقيقة، ط 8، منشورات المكتب العربي لتوزيع المطبوعات، بغداد، 1983.
6. الخيون، رشيد، الأديان والمذاهب بالعراق ماضيها وحاضرها، مركز المسار للدراسات والبحوث، 2016.
7. د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 1090/311، عنوان الملف: قضية الدور الهائية 1922-1925.
8. دومة، عتيقة وحليمة، زرقاوي، عصابة الأمم والاستعمار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجبلاي بونعامة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، 2017م.
9. الديوه جي، سعيد، اليزيدية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د. م. د. ت.
10. زبيب، نجيب، التاريخ الحقيقي لليهود منذ نشأتها حتى الآن، دار الهادي للطباعة، بيروت، 2007.
11. سلوم، سعد، الأقليات في العراق، مؤسسة مسارت، ط 3، 2014.
12. سوسة، أحمد، العرب واليهود في التاريخ، ط 2، العربي للنشر والطباعة، د. م. د. ت.
13. سوسة، أحمد، ملامح من التاريخ القديم لليهود العراق د. مط. د. م. د. ت.
14. عبد السلام، جعفر، المنظمات الدولية، ط 6، دار النهضة، القاهرة، د. ت.
15. العبيدي، علي عبد القادر، النشاط الصهيوني في العراق 1922-1952م، رسالة ماجستير غير منشورة، التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بغداد، كلية الآداب، بغداد، 1994.
16. عقي اروي، متي، العراق الحديث، مطبعة العهد، بغداد، 1936.
17. غنيمية، يوسف رزق الله، نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق، مطبعة الفرات، بغداد، 1924.
18. القيسي، أحمد مخلص عبد القادر، الدور الاقتصادي لليهود في العراق 1920-1952م، دار الكتب والوثائق العراقية، بغداد، 1998.
19. كاكه بي، هدى علي، الأقليات الدينية في العراق تاريخ وحضارة، مط. دار ومكتبة عدنان، العراق- بغداد، 2019.
20. مطلق، علاء عبد الرزاق، الديانة الهائية في العالم تاريخها وتعاليمها وعلاقتها بإسرائيل، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، العدد السادس، كانون الأول، 2007.
21. المعاهدة العراقية الانكليزية مع الاتفاقيات الملحقة بها، المطبعة العربية، القاهرة، 1926.
22. معروف، خلدون ناجي، الأقليات اليهودية في العراق بين سنة 1921-1952م، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد.
23. المملكة العراقية، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1952.
24. المنصوري، سامي حسين ناظم، سياسة الدولة العثمانية تجاه الأقليات والطوائف في العراق 1856-1908م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة القادسية، كلية التربية، القادسية، 2010.
25. ناجي، زيد عدنان، تمثيل الأقليات الدينية غير المسلمة في مجلس النواب العراقي (1925-1952)، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة القديس يوسف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، معهد الآداب الشرقية، بيروت، 2014.
26. الهاشمي، طه، مفصل جغرافية العراق، مطبعة دار السلام، بغداد، 1930.

26-Moojan Momen, The Babi and Baha'i community of Iran: A case of «suspended genocide»?, (Genocide Rrserch), Journal New York, 2005, Vol.7.